

# اليهود المغاربة وقضية فلسطين أساس تعاون المغرب وإسرائيل

## الملك محمد السادس يجدد التأكيد على الموقف الثابت بخصوص القضية الفلسطينية



المغرب نموذج للسلام والتعايش بين الأديان

والولايات المتحدة وإسرائيل الإطار المرجعي للدفع بهذه العلاقات وتطويرها. والثالث، تم بالرباط التوقيع على إعلان ثلاثي بين الولايات المتحدة والمغرب وإسرائيل يؤكد التعاون في مجالات عدة، وذلك في ختام أول زيارة أجراها وفد إسرائيلي - أمريكي إلى المغرب منذ إعلانه استئناف علاقاته مع إسرائيل بوساطة أميركية. وأكد الإعلان الذي تلاه وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة على الترخيص للرحلات الجوية المباشرة بين المغرب وإسرائيل، والاستئناف الفوري للاتصالات الكاملة والإخوية بين مسؤولي البلدين.

في الوقت نفسه إلى "دور الجماعات اليهودية في الحياة السياسية، بما فيها دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط". ونوه العاهل المغربي بإعادة تفعيل آليات التعاون بين المغرب وإسرائيل، واستئناف الاتصالات بشكل منتظم، في إطار علاقات دبلوماسية سلمية وودية. من جهته، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي عزمه على تنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها، وذلك وفق جدول زمني محدد لتفعيلها. كما وجهه نتنياهو دعوة للعاهل المغربي لزيارة إسرائيل.

ولطالما كانت توجهات العاهل المغربي تصب في هذا الإطار بتركيزه على صيانة الموروث الثقافي والديني لليهود المغاربة وتكريس ثراء وتنوع المكونات الروحية للمملكة. ويرى المراقبون أن المكون اليهودي المغربي بإسرائيل سيكون له أثر كبير في تعميق الرؤية المغربية لحل الدولتين وإعادة فتح قنوات التواصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث أن المملكة المغربية سعت دوماً إلى إيجاد تسوية مرضية بين الجانبين. وسبق لسيمون ليفي، الناشط السياسي والنقابي في عدد من الهيئات السياسية، أن أكد "وجود تعايش حقيقي بين الأديان في المغرب"، مشيراً

وشددت شامة درشول، وهي محاضرة دولية متخصصة في تحليل المحتوى الإعلامي، على أن "يهود المغرب في إسرائيل والعالم لا فرق بينهم وبين مسلمي المغرب في المغرب والعالم، تحركهم المصلحة، والتطلع للتقرب من القصر، والاستفادة من وزيته في مصالح خارجية وليس فقط في داخل المغرب، والقصر الملكي يعي هذا الأمر، ويحاول دائما إقامة توازن بين أصحاب جماعات الضغط المغربي المزوج وبين مصلحة الوطن". ويولي المغرب اهتماما بالمكون اليهودي في المملكة، وتعزز هذا الاهتمام على المستوى الدستوري بتصنيفه كأحد الروافد المشكلة لهوية المملكة المغربية،

جدد العاهل المغربي الملك محمد السادس تأكيده على الأواصر المتينة والخاصة التي تربط الجالية اليهودية من أصل مغربي بالملكية المغربية، وذلك في مباحثات هاتفية أجراها الجمعة، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، كما كان الاتصال فرصة لتأكيد الموقف المغربي من القضية الفلسطينية، حيث شدد العاهل المغربي مرة أخرى على دعم الملكة لحقوق الفلسطينيين، وأنها ستواصل الانخراط في النهوض بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أجرى العاهل المغربي الملك محمد السادس، الجمعة، مباحثات هاتفية مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو لبحث آليات التعاون بعد توقيع اتفاقية استئناف العلاقات بين الجانبين. وقالت وكالة المغرب العربي للأنباء إن الملك محمد السادس ذكر خلال هذه المباحثات، بالأواصر المتينة والخاصة التي تربط الجالية اليهودية من أصل مغربي بالملكية المغربية. كما جدد التأكيد على الموقف الثابت والذي لا يتغير للمملكة المغربية بخصوص القضية الفلسطينية، وكذلك الدور الرائد للمملكة من أجل النهوض بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

المغرب حريص على أن تكون العلاقات مع إسرائيل مبنية على توافقات بأجندة واضحة دون المس بالتراماتة بالقضية الفلسطينية

وتساند الرباط حل الدولتين وبقاء القدس متمتعة بوضع خاص كمدينة للديانات السماوية الثلاث. ويعتقد مراقبون أن المغرب حريص على أن تكون العلاقات مع إسرائيل مبنية على توافقات بأجندة واضحة ودون المس بالجانب السيادي المغربي المتعلق بعلاقاته الخارجية والتزاماته بقضية حقوق الفلسطينيين. ويؤكد هؤلاء أن استئناف العلاقات بين المغرب وإسرائيل لن يكون على حساب الدعم المغربي للقضية

## عودة صقور الجيش تهدد بالقضاء على حراك الجزائر

قياسا على دورهما في إدارة العشرية الدموية والحرب على الإرهاب، وموقفهما من الإسلام السياسي. وإذا كانت التجربة المرتقبة، لرموز الجناح المذكور وأردة خلال محاكمات منتظرة بعد أسابيع قليلة، بعد قبول المحكمة العليا (أعلى هيئة قضائية في البلاد) قبول النقض الذي تقدم به دفاع الجنرال توفيق، والاستئناف المنتظر من طرف الجنرال خالد نزار، فإن الغموض يكتنف مصير رجل الظل في النظام السابق سعيد بوتفليقة، الذي يربح أن تتم مقابعتها في قضايا مدنية تنصل بالفساد، وتبرئته من تهمة التخطيط للانقلاب، إلى جانب منسق جهاز الاستعلامات الجنرال عثمان طرطاق (بشير) الذي خلف توفيق في الجهاز خلال العام 2015.

ورغم قاعد الرجلين عن المهام الرسمية، إلا أن نفوذهما ظل قائما داخل الدوايب السلطة، فالجنرال توفيق كان محل مشاورات من طرف سعيد بوتفليقة، خلال الأشهر الأولى للحراك الشعبي، من أجل بلورة حل سياسي لازمة. أما خالد نزار فقد كان على تواصل دائم مع موالين له داخل المؤسسة العسكرية خلال تواجه من منفاه بإسبانيا، كما لم يفتأ في توجيه رسائل سياسية لقائد الجيش السابق الجنرال الراحل أحمد قايد صالح. وفيما يستعد أي دور مباشر لهم في المرحلة الجديدة، فإن المخاوف في الشارع قائمة بشأن عودة جناح الصقور إلى الواجهة، من خلال إمكانية الاعتماد على تصورهما في إدارة السلطة، لأي عودة محتملة للاحتجاجات السياسية بعد عودة الحياة الاجتماعية العادية للبلاد، وتلاشي خطر الجائحة.

صابر بليدي  
الجزائر - أكد المحامي والرئيس السابق للهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان فاروق قسنطيني، صحة الأخبار المتداولة بشأن تواجد المدير السابق لجهاز الاستخبارات الجنرال محمد مدين (توفيق)، في إقامة رسمية لقضاء فترة نقاهة منذ ثلاثة أشهر، وهو ما يعزز فرضية تبرئة الرجل من تهمة التخطيط للانقلاب على مؤسسات الدولة.

وذكر المحامي، الذي يعتبر العديد من رموز حقبة نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة من موكليه قانونيا، بأن "الجنرال توفيق، يتواجد منذ ثلاثة أشهر في إقامة رسمية بضواحي مدينة البليدة، لقضاء فترة نقاهة بعد إجراء عملية جراحية بعد إيداعه السجن في العام 2019"، وبذلك تتأكد الأخبار التي تداولتها ووائر ضيقة على مغادرة الرجل للسجن منذ نحو ثمانية أشهر. وتشكل الخطوة مؤشرا قويا على ترتيبات لافتة داخل توجهات المؤسسة العسكرية، لإسما بعد السماح لوزير الدفاع السابق الجنرال خالد نزار، بالعودة إلى الأراضي الجزائرية بعد إفراغ مذكره توقيف دولية كانت قد صدرت في حقه العام الماضي، واستعداده لاستئناف الحكم القضائي الذي صدر في حقه غيابيا وحكم عليه بعشرين سنة سجنا نافذة. ويعتبر محمد مدين، المدير السابق لجهاز الاستخبارات قبل أن يتم حله رسميا العام 2015 من طرف نظام بوتفليقة، وإحالته على التقاعد، أحد رموز "جناح الصقور" داخل الجيش الجزائري إلى جانب وزير الدفاع المذكور خالد نزار،

واستنتج ترجمان أن "النهضة معنية ببقاء هذا الحزام السياسي الهش"، مستردكا "لكن هذا الحزام لن يدوم طويلا وستكون هناك هزات طويلة تمس جميع الأطراف الفترة القادمة".

باسل ترجمان  
مستقبل الكتلة النيابية لحزب قلب تونس في مهب الريح

وإذا تفكك الائتلاف الداعم للحكومة، فهذا يهدد بشكل جدي مصير حكومة هشام المشيشي الهشة أصلا والتي تواجه مصاعب اقتصادية غير مسبوقة واحتجاجات في عدة مناطق تطالب بفرص العمل. والجمعة، اتهم حزب قلب تونس، أطرافا لم يسمها بمحاولة عزله على خلفية حبس رئيسه، في قضية فساد مالي. وجاء ذلك على لسان رئيس كتلة الحزب بالبرلمان (30 مقعدا من أصل 217)، أسامة الخليلي، خلال مؤتمر صحافي بالعاصمة تونس إثر حبس القروي، الخسيس. والقروي (57عاما) رجل أعمال في قطاع الاتصالات والإعلام، وكان مرشح حزب قلب تونس، الفائز بالمركز الثاني في الانتخابات التشريعية 2019، في السابق للرئيس الذي نافس فيه الرئيس الحالي قيس سعيد في الدور الثاني. وبدأت التحقيقات في تهم التهرب الضريبي وغسيل أموال الموجهة للقروي وشقيقه غازي في عام 2019، إثر دعوى قضائية تقدمت بها منظمة "أنسا يفظ" الناشطة في مجال مكافحة الفساد.

## تضامن النهضة مع القروي لا يضمن تماسك التحالف الداعم للحكومة التونسية

النهضة (54 مقعدا)، وائتلاف الكرامة (19 مقعدا). ويلوح من خلال البيان أن الحركة التي أسقطت في يونيو الماضي حكومة إلياس الفخاخ، والتي كانت تمثل أغلبية فيها، لمجرد شبهة تضارب المصالح لم يثبتها القضاء إلى حد اليوم وباعتراف القيادي في الحركة عبداللطيف المكي، أنها تسعى إلى المحافظة على شريكها السياسي المتمثل في قلب تونس. ويرى مراقبون أن النهضة تخشى تصدع التحالف البرلماني لاعتبارات عديدة أبرزها أن قلب تونس يمثل جزءا من الحزام البرلماني لراشد الغنوشي رئيس مجلس النواب الذي ما زال معرضا لسيناريو سحب الثقة منه، لإسما بعد أن لوحث الكتلة الديمقراطية في العاشر من ديسمبر الجاري باعتزامها تقديم لائحة في الغرض.

ويرى المحلل السياسي باسل ترجمان في تصريح لـ "العرب" أن "بيان النهضة يعكس حقيقة التحالف بين الحزبين، وأن الاتهامات بالفساد لا تقسد للود قضية بينهما". واعتبر ترجمان أن "البيان يعكس أيضا تعاطي الحركة مع الواقع السياسي"، وأبدى استغرابه من أن "النهضة التي زعمت حرصها على مكافحة الفساد، إلا أنها اليوم شريكة معه"، حسب تعبيره. وتوقع أن يتعرض التحالف الحكومي إلى التصدع، خاصة أن مستقبل الكتلة النيابية لحزب قلب تونس في مهب الريح، حيث سيغادرها الكثير من القياديين في حالة تمت إدانة القروي بشكل نهائي، وأضاف "هناك تملل كبير داخل الحزب جراء ذلك".

وقال بيان للنهضة إن الحركة تعبر عن "تضامنها مع حزب قلب تونس وكتلتها البرلمانية إثر تعرضه لحملة تشويه بعد إصدار بطاقة (مذكرة) إيداع بالسجن في حق نبيل القروي، رئيس الحزب"، مؤكدة "دعمها المتواصل لرئيس الحكومة هشام المشيشي ودعوته لإيلاء الملفات الاجتماعية والاقتصادية الأولية الكبرى وعدم التواني في محاربة الفساد الذي يعطل كل مسارات الإصلاح والاستقرار". ويعكس بيان النهضة الذي جاء بعد صمت يوم كامل من قبل قياديتها ازدواجية الخطاب، حيث تؤكد من جهة تضامنها مع حزب نبيل القروي المتهم في قضية تبييض أموال، وتدعم من جانب آخر محاربة الفساد.

ويجمع الائتلاف الحكومي كلا من حزب قلب تونس (30 مقعدا) وحركة

تونس - تحاول حركة النهضة الإسلامية قاضدة الائتلاف الحكومي التخفيف من صدمة إيقاف حليفها في الحكومة زعيم حزب قلب تونس، نبيل القروي، بتهمة فساد مالي، وذلك بإيهام الرأي العام المحلي أن التحالف الحكومي سيبقى متماسكا في وجه الأزمات التي تعصف به، فيما يرجح المتابعون أن التحالف معرض للمزيد من الهشاشة والتهوي في حال انفرط عقده وتراجعت شعبيته أكثر فأكثر. وعبرت حركة النهضة الإسلامية، الجمعة، عن تضامنها مع حزب قلب تونس وكتلتها البرلمانية بعد إصدار مذكرة إيداع بالسجن في حق رجل الأعمال وقطب الإعلام نبيل القروي، في خطوة يرى مراقبون أنها تكشف نوجس الحركة من تصدع التحالف البرلماني.



النهضة في موقع ضعف